٣ طعنات سكين و٢١ حادث سير خلال أيام العيد.. ولا حالات «كورونا» للأسبوع الثاني على التوالي

مدير المواساة لـ«الوطن»: ازدياد بحالات حوادث السير وانخفاض بإصابات «ألعاب الأطفال» بنسبة ٥٠ بالمئة

| فادي بك الشريف

كشف مدير عام مشفى المواساة الجامعي عصام الأمين لـ«الوطن» عن انخفاض الإصابات التي راجعت المشفى خلال العيد والناجمة عن ألعاب الأطفال بنسبة تجاوزت الـ٥٠ بالمئة عن العيد الماضي.

وأكد الأمين وجود ازدياد في عدد الإصابات الناجمة عن حوادث السير، مؤكداً أن المشفى استقبل عدة إصابات ناجمة عن ٢١ حادث سير خلال أيام العيد، مع تسجيل ٣ طعنات سكين ناجمة عن مشاجرات.

وقال الأمين: إن المشفى استقبل قرابة الـ٦٠٠ حالة في عدد من الأقسام، مضيفاً: سجل في اليوم الأول ١٢ حادث سير، وطعنتا سكين، إضافة إلى ٧١ مريضاً في قسم الجراحة، و٧٠ مريضاً في الداخلية، مع تسجيل ٥٠ حالة في الأذنية والعينية، واليوم الثاني شهد ٦ حوادث سير، ومشاجرة واحدة، مع استقبال ٩٠ مريض جراحة، و٨٠ مريض داخلية، إضافة إلى ٥٠ حالة في الأذنية والعينية، على حين سجل اليوم الثالث ٣ حوادث سير، واستقبل قسم الجراحة ٧٠ مريضاً، و٦٥ مريضاً في قسم الداخلية، مع ذات الأعداد بالنسبة للعينية والأذنية.

ولفت الأمين إلى استنفار الكوادر الطبية والمناوبين بمن فيهم طلاب الدراسات العليا في أقسام الجراحة والداخلية ومختلف أقسام المشفى وذلك لتقديم الخدمات الإسعافية والعلاجات اللازمة، منوهاً بوجود ٤ غرف جراحة و٦ غرف داخلية مع وجود غرف العمليات في جهوزية تامة على مدار اليوم.

بينما كشف مدير عام المشفى عن استمرار عدم وجود أي حاله كورونا إيجابية في المشفى للأسبوع الثاني على التوالي.

٥١ ضبطاً صحياً ومعالجة وهدم مخالفات بناء في ٥ أحياء بدمشق

وفي سياق متصل، بين مدير الشؤون الصحية في محافظة دمشق شادي خلوف لـ«الوطن» أنه تم خلال أيام العيد تسجيل ٥١ ضبطاً صحياً لعدة مخالفات مرتكبة، مبيناً أنه خلال اليوم الأول تم تسجيل ١٧ ضبطاً بين مخالفات قذارة أرض، ومواد غذائية مكشوفة وقذارة براد، وفي اليوم الثاني سجل ٢١ ضبطاً صحياً تضمنت مخالفات قذارة أرض وبراد وعدم إبراز الوثائق الصحية وعدم تقليم الأظافر، ليشهد اليوم الثالث تسجيل ١٣ ضبطاً لنفس المخالفات المذكورة.

وأضاف خلوف: خلال عطلة عيد الفطر، قامت المديرية بمتابعة الجولات الرقابية في أسواق دمشق وخاصة المكتظة لمراقبة المواد الغذائية ومدى تحقيقها للشروط الصحية، مؤكداً أن المديرية وبالتعاون مع مديرية صحة دمشق قامت بجولات رقابية مشتركة على الأسواق، وتم التأكد من سلامة تخزين المواد الغذائية بالشكل الصحي المناسب وعدم تعرضها لأشعة الشمس أو عرضها بشكل مكشوف والتأكيد على مدى تاريخ انتهاء وصلاحية المواد، إضافة إلى التأكد من نوعية اللحوم التي تباع.

في السياق قامت ورشات مديرية دوائر الخدمات في محافظة دمشق بمعالجة وهدم عدة مخالفات بناء وتنظيم الضبوط اللازمة وذلك في مناطق ركن الدين وكفرسوسة والمزة ٨٦ وبرزة والشاغور وحي الورود بدمر وذلك بناء على المشاهدة ولحظها خلال الجولات اليومية أو الشكاوى الواردة.

وأكدت المحافظة في بيان لها، استمرار دوائر الخدمات بالدوام خلال فترة عطلة العيد لمنع ومعالجة أي مخالفات بناء التي يتم رصدها ولحظها أو الواردة إلى بريد صفحة المكتب الإعلامي.

وشددت المحافظة على عدم تشييد أي مخالفة بناء على أن تتم معالجتها وفقاً للقوانين المعمول بها واستناداً للمرسوم رقم ٤٠ لعام ٢٠١٢ وتعليماته التنفيذية الخاص بمخالفات البناء، داعية المواطنين في حال لحظ أي مخالفة بناء للإبلاغ عنها ليتسنى للمعنيين معالجتها بشكل فوري.

انتشار للقوارض والحشرات بسبب المكبات العشوائية ومخلفات المطاعم

مدير النظافة بحمص لـ«الوطن»: ترحيل ١٠ آلاف متر مكعب من الأنقاض والقمامة في المكبات المختلطة

| حمص- نبال إبراهيم

وردت «الوطن» عدة شكاوى من الأهالي القاطنين في أحياء حمص القديمة وحيي القرابيص وجورة الشياح بالمدينة تتحدث عن انتشار للقوارض والفئران في أحيائهم، خاصة مع استخدام بعض السكان للمنازل المهجورة والخانات الخالية ضمن هذه الأحياء كمكبات للزبالة والقمامة بمختلف أنواعها من منصرفات ومخلفات المنازل والمطاعم على حد سواء ما تسبب بازدياد أعداد هذه الجرذان وتكاثرها واتخاذ هذه الخانات والمنازل المهجورة بؤرة لها، علاوة على انتشار الحشرات وانبعاث الروائح النتنة التي تتزايد بالتزامن مع ارتفاع درجات الحرارة.

وأشار عدد آخر من المشتكين القاطنين بجوار بعض المطاعم والمقاهي والكوليات المصطنعة ومحال مسالخ الفروج في أحياء عدة بالمدينة إلى انبعاث الروائح الكريهة وانتشار الحشرات والفئران بمناطقهم نتيجة لمخلفات هذه المقاهي والمحال.

من جهته أكد مدير النظافة في مجلس مدينة حمص عماد الصالح «للوطن» أن عمال النظافة بالمديرية يقومون بعملية ترحيل القمامة بشكل يومي في مختلف أحياء المدينة ويعملون على تغطية كل الأسواق المستحدثة ومناطق المطاعم والمقاهي في أحياء كرم الشامي وعكرمة والإنشاءات والزهراء وحمص القديمة وغيرها بورديتي نظافة وترحيل لمخلفاتهم صباحية أو مسائية أو الاثنتين معاً حسب خطة المديرية.

ولفت إلى تنفيذ أعمال الكنس والنظافة لكل الشوارع والمحاور الرئيسية بالمدينة بشكل يومي، مبيناً أنه يتم استهداف عدد من هذه الشوارع والمحاور بعد جولات نظافة يومية إضافية نظراً لقيام عدد من المواطنين والسكان برمي القمامة على امتداد ساعات النهار وعدم التزامهم بالمواعيد المحددة وهذا ما يتسبب بانتشار المكبات العشوائية وزيادة الأعباء على عمال النظافة، مشدداً على ضرورة التزام المواطنين بمواعيد رمي القمامة من الساعة التاسعة مساءً وحتى الساعة السابعة صباحاً باعتبار النظافة ثقافة ومسؤولية تقع على عاتق الجميع وجهد مجتمعي مشترك.

وأشار الصالح إلى أنه خلال العام الجاري تم العمل على صيانة الحاويات في مختلف قطاعات المدينة والبالغ عددها ٢٥٠٠ حاوية وتمت إعادة هيكلة توزيعها في بعض المحاور لتلافي هذه الظواهر في أماكن الضغط، لافتاً إلى وجود بعض المنازل المهجورة والعقارات الخالية ضمن بعض أحياء المدينة وخاصة الأحياء التي هُجّر الأهالي منها بفعل العصابات الإرهابية المسلحة في السابق وتشهد حالياً عودة للسكان، يستخدمها بعض المواطنين كمكبات عشوائية للقمامة الأمر الذي يتسبب بانتشار الروائح الكريهة والحشرات والقوارض.

وأضاف الصالح بالنسبة للأحياء التي تزايد عدد القوارض فيها مؤخراً كالقرابيص وجورة الشياح والخالدية وحمص القديمة يتم حالياً تنفيذ حملة نظافة عامة فيها تتضمن تجريد الشوارع من الأعشاب والأتربة النامية على جنبات الشوارع وترحيل المكبات العشوائية وغسيل وتعقيم الحاويات وتوزيع الطعوم السامة للقوارض في الأماكن المهجورة والمتوقع وجودها من عناصر المديرية بالتعاون مع الأهالي.

وأكد أن الإجراءات التي اتخذتها مديرية النظافة ساهمت بانخفاض عدد تلك القوارض بشكل كبير وملحوظ بنسبة تصل إلى نحو ٧٠ بالمئة، مشيراً إلى أنه تم ورود عدة شكاوى من المواطنين على مشاهدة قوارض وجرذان خلال هذا العام وتم على الفور معالجة الشكاوى وبما يعادل ١٥٠ شكوى منذ بداية العام وحتى تاريخه.

من جانبه أكد مدير الدائرة الصحية بمجلس مدينة حمص الدكتور كفاح عثمان «للوطن» أن عناصر الدائرة الصحية بمجلس المدينة يقومون بجولات رقابية دورية على المطاعم والمقاهي والأسواق المستحدثة للتأكد من التزامها بالمواصفات الصحية اللازمة، مبيناً أن المديرية عالجت نحو ٣٠ شكوى تقدم بها مواطنون عن انبعاث روائح كريهة وانتشار لمخلفات أو نواتج بعض المقاهي والمطاعم ومسالخ الفروج منذ بداية العام الجاري وحتى تاريخه.

ولفت إلى أنه تم توجيه نحو ٨٠ إنذاراً لمطاعم ومقاه ومحال بيع الفروج والأفران جراء انبعاث روائح ورمي مخلفات أو التسبب بإزعاجات للجوار بشكل عام منذ بداية العام الحالي، مشيراً إلى أنه وبناءً على هذه الإنذارات تم التزام أصحاب جميع هذه المقاهي والمطاعم والمحال بنسبة ٩٩ بالمئة على مستوى المدينة وتمت معالجة مضمون هذه الإنذارات.

وحدات التصنيع الريفية بالقنيطرة «أسمع جعجة ولا أرى طحناً»

منتجة: وعود بالدعم.. وعلى أرض الواقع لم يتحقق شيء!

سوق منتجات المرأة الريفية: اختيار خاطئ للمكان ومبيعات هزيلة!

| القنيطرة - خالد خالد

هناك قرارات سريعة وغير مدروسة لبعض الجهات العامة، غالباً ما تعطي نتائج مخيبة للآمال ومن تلك القرارات إحداث سوق منتجات المرأة الريفية في مقر مديرية الزراعة بمدينة البعث بالقنيطرة وتكلفته بلغت ٦٠ مليون ليرة تكاليف البناء والتشييد للسوق وعلى مدخل المديرية، وكان على أصحاب القرار آنذاك إحداث هذا السوق في موقع منشرة خلايا النحل بمركز المحافظة في خان أرنبة وخلف مركز الانطلاق حيث الكثافة السكانية والازدحام والحركة النشطة للتجارة ونقل آلات المنشرة إلى المديرية وتأمين المكان المناسب لها.

اليوم وبعد مرور نحو ثمانية أشهر على إحداث السوق ومن خلال الأرقام للمبيعات الشهرية والتي تراوح بين ٥٠٠ – ٧٠٠ ألف ليرة شهرياً، نجد أن هذا الرقم هزيل ولا يقبل به صاحب بقالية صغيرة في منطقة نائية، عدا صعوبات النقل للعارضات من مركز المحافظة إلى مقر الزراعة ونقل المواد وتكاليف إضافية، ويبقى الأهم من ذلك أن دوام السوق مرتبط بدوام المديرية وأغلبية الزبائن من الموظفين وسكان مدينة البعث وعددهم لا يزيد على ٤٠٠٠ نسمة.

التقت «الوطن» مع إحدى السيدات العارضات من بلدة حضر والمتخصصة بالمربيات والعصائر الطبيعية والفواكه المجففة والعسل التي أوضحت مشاركتها بجميع المعارض الخاصة بالمرأة الريفية، مؤكدة وجود صعوبة بالتسويق في سوق المرأة الريفية الواقع بمديرية الزراعة، عدا ضعف الإقبال على السوق وعلى فئة المربيات.

ولفتت إلى صعوبة النقل إلى المركز، إضافة إلى قلة مادة الغاز التي تلعب دوراً كبيراً في إحجام عدد كبير من النساء الريفيات عن تصنيع المواد وطرح منتجاتهن بالسوق.

وأشارت إلى أنه من أجل الحصول على مادة الغاز بشكل نظامي تم تقديم طلب للحصول على سجل تجاري وتم دفع ما يقارب ٣٥٠ ألف ليرة وقريباً ستحصل على السجل والبطاقة الذكية للحصول على غاز صناعي، مضيفة إنها تقدمت بطلب للحصول على قرض وتمت الموافقة عليه بعد اتباعها دورة إلا أنه حتى تاريخه لم يتم صرف المبلغ من المصرف.

وأشارت إلى أن النساء الريفيات يسمعن الوعود لدعم وحدات الصناعة الريفية ولكن لم يلمسن شيئاً على أرض الواقع وبقيت مجرد وعود، ووحدات التصنيع الريفية بدائية عبارة عن عدد من الطناجر والقدور والمفروض إدخال آلات حديثة، علماً أن وحدة تصنيع الكوم وبعد خلاف بين النساء تم نقلها إلى محافظة أخرى.

وطالبت بضرورة الترويج والتسويق الجيد لمنتجات بلدة حضر وهي الأشهر على مستوى محافظة القنيطرة في إنتاج الفواكه والمربيات والفواكه المجففة والعصائر الطبيعية.

رئيسة دائرة المرأة الريفية بمديرية زراعة القنيطرة عائشة العبدالله أوضحت أن سوق منتجات المرأة الريفية الذي افتتح في مقر المديرية خلال أيلول الماضي بهدف تشجيع المرأة الريفية في المحافظة في بيع وتسويق منتجاتها الخالية من الإضافات الكيميائية وإيصالها للمستهلك مباشرة ومن دون وسيط وبأسعار مقبولة ومنافسة للسوق المحلية بأنواعها كافة من عسل وعصائر ومربيات وفواكه مجففة وألبان وأجبان وفريكة وكشك وزيت الزيتون وسمن عربي ومنظفات وكريمات ومنتجات العسل والأعمال والأشغال اليدوية.

وأشارت إلى أن مديرية زراعة القنيطرة وفرت للمرأة الريفية المكان لعرض منتجاتها ومن دون مقابل من خلال افتتاح سوق بيع منتجات المرأة الريفية ضمن حرمها وتوفير البرادات والكهرباء من أجل عدم تلف المنتجات وخاصة الألبان والأجبان، منوهة بأن الإقبال على المنتجات مقبول في ظل الظروف المعيشية الصعبة وأغلب رواد السوق من الموظفين وسكان مدينة البعث والحي الغربي من بلدة خان أرنبة، علماً أن المواد المعروضة طبيعية ومضمونة ومكفولة من حيث المنتج وخالية من أي إضافات كيميائية وخاصة العسل بأنواعه والألبان والأجبان، بالإضافة إلى شهرة المحافظة بإنتاج تلك المواد.

وعن سبب اختيار السوق في المديرية عوضاً عن منشرة الخلايا بخان أرنبة لكونها مركز المحافظة، أفادت العبدالله بأن موقع المنشرة كان المكان المناسب لإقامة السوق ولكن تم رفض الفكرة لكون إحدى المنظمات المانحة كانت تدعم المنشرة بمواد لتشغيلها ولعدم توقف هذا المشروع تم بناء السوق على مدخل المديرية، مضيفة إن بعض مديريات الزراعة أحدثت السوق ضمن حرم المديرية (مع الإشارة إلى أن تلك المديريات تقع ضمن مركز المدينة وليس على أطرافها كحال مديرية زراعة القنيطرة)، مطالبة بضرورة تبادل المنتجات بين الصالات في المحافظات الأخرى من أجل عملية الترويج للصناعات الريفية وتسويق تلك المنتجات والتعريف بها عند أبناء المحافظات السورية.

وأشارت إلى الصعوبات التي تواجه المرأة الريفية والتي ترغب في عرض منتجاتها والمشاركة في السوق، مقترحةً ضرورة تأمين وسيلة نقل للطواف على القرى البعيدة لنقل منتجات النساء الريفيات وتأمين غاز بالسعر المدعوم للنساء المشاركات بهدف تشجيعهن.

أسواق العيد كاسدة بحلب

«اللي ضرب ضرب واللي هرب هرب»

| حلب- خالد زنكلو

«الكساد الذي يضرب أسواق حلب لا علاقة له بتسوق شرائح المجتمع لمستلزمات وحاجات عيد الفطر، بل يرتبط بشكل كبير ووثيق بنضوب كل المدخرات اللازمة للصرف في شهر رمضان وفي الفترة التي تسبق العيد»، يختصر أحد محال الألبسة في حي الفرقان في حديثه لـ«الوطن» أسباب عزوف المتسوقين عن ارتياد المحال التجارية خلال أيام العيد.

ويرى أحد جيرانه المتخصص ببيع ضيافة العيد لـ«الوطن» أن القدرة الشرائية «المتهالكة أساساً، باتت معدومة في مناسبة العيد التي لا نعول عليها أبداً في تصريف فائض معروضاتنا من أصناف المعجنات والشوكولا والضيافة، بعد أن حققنا نسبة مبيعات جيدة قبل العيد..»، ودلل على ذلك بمثل شعبي يقول: «اللي ضرب ضرب واللي هرب هرب»، كناية عن عدم جدوى افتتاح المحال التجارية خلال فترة العيد.

يخالفه الرأي صاحب محل لبيع الألبسة الرجالية في حي العزيزية، في تصريحه لـ«الوطن»، ويقول: «بعض المتسوقين يؤثرون الشراء خلال أيام العيد بسبب التنزيلات التي تقدمها على الملبوسات الفائضة على الحاجة أو التي لم تجد طريقها إلى التصريف قبيل العيد، ولذلك، لدينا زبائن يشترون بضائعنا في أول يومين من العيد ويحسم يصل إلى ٢٠ بالمئة لا يمكن تقديمه في فترة ذروة الإقبال على الشراء قبيل العيد».

وبشكل عام، تغلق معظم المحال التجارية أبوابها خلال أيام عيد الفطر، نتيجة تقليد قديم متوارث بالتفرغ لمعايدة الأهل والأقارب والأصدقاء والقناعة لدى التجار وأصحاب المحال التجارية بعدم جدوى العملية من الناحية الاقتصادية بسبب انصراف معظم المتسوقين عن الشراء.

ويضطر بعضهم إلى افتتاح المحال التجارية خلال العيد «لأن أيام العيد في حلب تمتد من أسبوع إلى أسبوعين وأكثر من ذلك، إذ جرى العرف أن يعيد الناس بعضهم بعضاً لفترة طويلة، إلا أنني مرغم على فتح المحل خلال العيد لكوني ادفع إيجاراً سنوياً باهظاً، وأي ربح إضافي أحققه خلال العيد مجز بالنسبة لي»، كما يقول «أبو محمد. ن» صاحب محل ألبسة في حي الموكامبو لـ«الوطن».

المسروقات من الحواسيب حتى الورق!!

١٨٠ عملية سرقة وتخريب تعرضت لها ١٢١ مدرسة في السويداء منذ بداية العام الدراسي

| السويداء -عبيرصيموعة

كشف رئيس الدائرة القانونية في مديرية التربية بالسويداء باسل أبو يزبك لـ«الوطن» تعرض أكثر من ١٢١ مدرسة على ساحة المحافظة لعمليات سطو وسرقة وتخريب منذ بداية العام الدراسي وحتى تاريخه.

وبين أبو يزبك تعرض بعض المدارس للسرقة والتخريب لأكثر من مرة حيث تجاوز عدد السرقات والتخريب ١٨٠ عملية.

وأوضح أن السرقات طالت كابلات الكهرباء والهاتف والتجهيزات التعليمية من بروجكتورات وحواسيب وشاشات العرض وسواها إضافة إلى سرقة مازوت التدفئة وصولاً إلى أسطوانات الغاز والقرطاسية في عدد من المدارس تضاف إليها سرقة مواعين الورق التي تم شراؤها لطباعة أسئلة الامتحانات كما تم تسجيل سرقة خزانات مياه الشرب، إضافة إلى مضخات وعدادات المياه في كثير من المدارس، أما عمليات التخريب فقد طالت أبواب الصفوف وتكسير المكاتب والزجاج إضافة إلى بوابات العديد من المدارس مع سرقة أكثر من بوفيه ضمن مدارس أخرى.

ولفت أبو يزبك إلى معاناة المدارس وخاصة مدارس التعليم الأساسي الحلقة الأولى من عدم تعيين حراس لافتقاد النظام الداخلي وجود حراس في تلك المدارس، هذا فضلاً عن عدم تعيين أكثر من حارس واحد في مدارس الحلقتين الأولى والثانية من الإعدادي والثانوي رغم أن نظام التعيين يوجب بالضرورة تعيين ثلاثة حراس لكل مدرسة لتحقيق نظام المناوبات الذي يضمن الالتزام بالعمل لكل حارس.

وأشار إلى أن وجود حارس وحيد ضمن تلك المدارس أدى إلى اقتصار مهمته على التبليغ عن حدوث السرقة فور حدوثها إذ إن معظم عمليات السرقة والسطو تتم من عصابات وبالتالي لا يمكن لحارس واحد التعامل معها وخاصة أنه لا يتم تسليح أي من الحراس.

وشدد رئيس الدائرة القانونية على ضرورة إقامة مسابقة خاصة بتعيين الحراس لجميع المدارس وشملت المدارس الابتدائية ضمنها على أن تكون المسابقة للذكور فقط لأن المسابقة الأخيرة التي قامت بها التربية لتعيين عمال من فئة مستخدمين كانت الأغلبية الساحقة للمتقدمين من الإناث دون الذكور.

وأكد أبو يزبك أن تكاتف المجتمع الأهلي للوقوف بوجه تلك السرقات ومؤازرة الحراس هو الحل الوحيد للحد من تلك السرقات خاصة أن المدارس تقع ضمن الأحياء السكنية لأنه وفي سرقات كثيرة كان الأهالي أنفسهم يتمكنون من إلقاء القبض على اللصوص وتسليمهم للجهات المعنية وبالتالي حماية المدارس وممتلكاتها.